UNAM
الاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة

بيان

على إثر النجاح الكبير الذي ميز مسيرة الغضب الرابعة التي نظمها الاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة يوم 04 ابريل 2015 تحت شعار "الصمود والتحدي" والتي شارك فيها أكثر من 8000 من المتصرفات والمتصرفين من كل بقاع المغرب معبرين عن رفضهم للحكرة والتعامل الدوني للحكومة مع ملفهم، وأمام إصرار الحكومة على نهج سياسة التعالي واستصغار هيئة المتصرفين وتجاهل مطالبهم المشروعة، فان المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة:

- يهنئ كافة المتصرفين من طنجة إلى الكويرة على التنظيم المحكم للمسيرة وعلى روح المسؤولية والانضباط التي تحلى بها المشاركون الذين عبروا من خلالها على المستوى الفكري العالي الذي تتمتع به هيئة المتصرفين؛
- يتقدم بجزيل الشكر للتنظيمات النقابية والجمعوية التي تساند بشكل لا مشروط نضالات الاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة؛
- يرفض تستر الحكومة وراء الأزمة، في الوقت الذي تحابي هيآت أخرى، وتعمل على مكافئتها خارج " الحل الشمولي " الذي تطبل له والذي لا يوجد الا كورقة تشهر في وجه المتصرفين دون غيرهم من الأطر؛
- يؤكد للحكومة أن الاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة لن يتنازل عن مطالب المتصرفين المتمثلة فيما يلي:

- **العدالة الأجرية بين الأطر الدولة المنتسبين لنفس منظومة الوظيفة العمومية،**
- **نظام أساسي عادل ومنصف للهيئة وخاصة نظام الترقية الذي يعرف تفاوتا صارخا بين المتصرف وهيآت مماثلة،**
- **تمكين المتصرفين الحاملين لشهادة الماستر من امتحانات الكفاءة المهنية بناء على الشواهد، على غرار ما تم لأطر وزارة التربية الوطنية؛**
- **رفع الحصار عن متصرفي وزارة الداخلية عبر إلغاء المادة 15 من ظهير 1963 الموجه في الأصل لرجال السلطة وحاملي السلاح والذي ليس له من تبرير لدى هيئة المتصرفين سوى التضييق والقمع؛**
- **تفعيل مقتضيات الحوار الاجتماعي ل 26 ابريل 2011 فيما يخص الدرجة الجديدة وبشكل لا يقل عن باقي الفئات المماثلة التي سبق وأن استفادت منها منذ 2011؛**
- **تحصين الإطار بما يتناسب مع دور المتصرفين وكفاءاتهم؛**
- **اعطاء وضع اعتباري خاص للمتصرفين حاملي شهادات الدكتوراه.**
- **احترام مبدأ الإطار المناسب في المنصب المناسب في تدبير مناصب المسؤولية بالإدارة العمومية.**

- دعوته لوبهات وزارة الاقتصاد والمالية إلى الكف عن تضخيم أعداد المتصرفين بالإدارة العمومية بشكل مغرض يتم من خلاله تضخيم الكلفة المالية لإصلاح نظامهم الأساسي وبالتالي وضع الاستجابة لمطالبهم العادلة كشيء تغير قابل للتحقيق؛

- دعوته لوبيهات وزارة الاقتصاد والمالية إلى الكف عن ربط مصير ملف المتصرفين بمصير فئات أخرى والتعامل معه بشكل منعزل كما تعاملت مع ملف المهندسين والمنتدبين القضائيين والأطباء والقضاة ورجال الأمن والقوات المساعدة وأطر التربية الوطنية وأساتذة التعليم العالي ... التي لم يتم ربطها لا بالمتصرفين ولا بالفئات التي لم تستجب لها الحكومة؛
- دعوته وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة إلى الكف عن استغباء هيئة المتصرفين عبر التطبيل لإصلاح شمولي مرتقب للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية: ومطالبته بالوفاء بالتزامه بعرض الملف المطلبي للمتصرفين على أنظار رئيس الحكومة بشكل رسمي وعلني؛
- دعوته رئيس الحكومة إلى تطبيق العدل والعدالة بالإدارة العمومية واعتبار تسوية ملف المتصرفين جزءا من إصلاح منظومة الإدارة العمومية؛
- دعوته كافة المتصرفات والمتصرفين الى التشبث بإطارهم الوحدوي، الاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة، واتخاذ الحيطة والحذر من كل محاولة للتشتيت.

وما لم يأت بالنضال يأتي بالصمود وبمزيد من النضال.

المكتب التنفيذي

الرباط في 04 ابريل 2015